

اقترحت المفوضية الأوروبية، الأربعاء 13 يوليو 2016، مزيداً من قواعد اللجوء الموحدة، لمنع الأشخاص الذين ينتظرون الحصول على وضع لاجئين من التنقل في دول الاتحاد وإثارة اضطراب في منطقتهم التي يسمح فيها بالتنقل دون جوازات سفر.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي للهجرة ديمتريس أفراموبولوس: "التغييرات ستوجد إجراءات مشتركة حقيقية للجوء وفي نفس الوقت نحدد التزامات وواجبات واضحة لطالبي اللجوء لمنع التنقلات الثانوية وانتهاك الإجراءات".

ووصل إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي 1.3 مليون شخص تجاهل معظمهم القيود القانونية، وأتوا من ساحل البحر المتوسط ليقدموا طلبات للجوء في ألمانيا الغنية، مما دفع بعض دول الاتحاد إلى تعليق نظام شنغن للحدود المفتوحة المطبق بين معظم دول الاتحاد الأوروبي.

وسيحدد الاقتراح مستوى أماكن استقبال اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي.

كما يقدم مستوى موحد من الدعم الذي يمكنهم الحصول عليه من الدول حيث سيضع قواعد مشتركة بخصوص تصريحات الإقامة وأوراق السفر والإلتحاق بالوظائف والمدارس والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية.

وقالت المفوضية إن فترة الإنتظار البالغة 5 سنوات التي يستحق اللاجئون بعدها الحصول على تصاريح إقامة طويلة الأجل سيعاد حسابها من البداية إذا انتقلوا من الدولة المحددة لهم.

ويحدد الاقتراح أيضاً مزيداً من الحالات التي يمكن فيها إلقاء القبض على طالبي اللجوء.

وقالت عضو البرلمان الأوروبي عن حزب الخضر البريطاني جين لامبرت إن "الاقتراح يبين أن الاتحاد الأوروبي يتخذ موقفاً خطأ إزاء طالبي الحماية".

وأشارت لامبرت إلى تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات حادة مبررة بسبب تعامله مع أزمة اللاجئين، مؤكدة على أن اقتراحات اليوم لن يكون من شأنها التخفيف من ذلك.

وانتهمت لامبرت المفوضية بالسعي للحد من حقوق طالبي اللجوء وبأنها "متهوسة بالإجراءات العقابية".

وأضافت: "الناس يفرون لأن حياتهم مهددة وبيوتهم تدمر. وليس لأن نظام اللجوء الخاص بالاتحاد الأوروبي مطلي بالذهب".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 14/07/2016

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com